

الدرس السابع: الأبعاد الأساسية للقيادة الاستراتيجية

يتضمن مفهوم القيادة الاستراتيجية مجموعة من الأبعاد الأساسية التي فرضها منطق اشتماله على العديد من المكونات والمركزات وشموليته لكافة الميادين والمجالات، واحتوائه على العديد من الآليات، وقيام فواعله بالعديد من الممارسات والمسؤوليات، وقدرته على توفير بيئة مناسبة لنجاح الإصلاحات وترشيد مختلف السياسات، بيئة يرتبط فيها ويتفاعل ويتكامل ويتداخل الفعل السياسي بالشق الاقتصادي والجانب الاجتماعي والفكر الثقافي والبناء الإداري، وتتعاون فيها كل الأطراف وتتشارك من أجل تفعيل أسسها وترشيد أفعالها وأعمالها وتحديد طبيعة العلاقات القائمة بين أطرافها، وتتجسد تلك الأبعاد الأساسية للقيادة الاستراتيجية من خلال:

البعد السياسي:

يتلخص البعد السياسي للقيادة الاستراتيجية في ضرورة العمل على توفير بيئة سياسية شفافة تتسع لجميع الأفراد، وذلك من خلال منح حق المشاركة في رسم ملامحها السياسية وتحديد تصوراتها البنائية وبلورة استراتيجياتها الوظيفية، كل ذلك يحتاج إلى إنتاج أنماط جديدة للتسيير وبناء منظومة جيدة للقيادة لا يسعى من خلالها الحكام إلى التحكم في الآخرين كوسيلة للمحافظة على عروشهم والبقاء في مناصبهم، ولا لشراء ذمم المعارضين من أجل كسب ودهم، ولكن بقاءهم مرهون بقدرتهم على فقه فن القيادة الاستراتيجية الذي تعد الرشادة السياسية أحد مضامينه ومتطلباته الأساسية، فهو الحكم الذي يسعى إلى حماية الحقوق الإنسانية سياسية كانت أم مدنية ويكفل ضمان حقوق الأقلية ويحترم رأي الأغلبية، ويعمل على تفعيل المشاركة الشعبية في الاستحقاقات الانتخابية وبناء الهندسة السياسية ونشر الثقافة الإصلاحية وتجسيد المواطنة الحقيقية، والتمكين لجودة الأداء السياسي والبناء المؤسساتي الهادف إلى تكوين دولة قوية، وكذا تحقيق التنمية السياسية التي بإمكانها جعل المجتمع أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا.

وتعد الجودة السياسية معيارا أساسيا يستند عليه خبراء القيادة الاستراتيجية في تقييم مدى رشادة الأنظمة السياسية السائدة في جميع دول العالم خاصة النامية منها، وهي تشمل على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي:

- الفعالية: قدرة القيادات القائمة على أداء الوظائف المجتمعية بصورة متميزة، فعن طريقها يكتسب المشروعية بطاعة الأفراد لهم ورضاهم عنهم وقبولهم بهم دون حاجتهم إلى ممارسة العنف والإكراه، وتتحقق الفعالية عندما يحقق النظام السياسي عامل الاستقرار باحتواء كل مصادر اللااستقرار السياسي، وتحقيق الرفاه عن طريق ترقية الحقوق الأساسية للإنسان وضمان الأمن الإنساني بالقضاء على مصادر الجهل والفقر والمرض والخوف.

- المشروعية: وتتمثل في مدى قبول الشعب لمن يحكمه، وهي عملية سياسية مستمرة ومعبرة عن طبيعة العلاقة الرابطة للنظام السياسي مع وسطه المجتمعي، وهي محددة أيضا بدرجة الفعالية، إذ هناك علاقة طردية بين المشروعية والفعالية، فكلما زادت الفعالية زادت المشروعية، وكلما قلت الفعالية اتجه النظام نحو اللامشروعية واللااستقرار، وبالتالي الوصول إلى ما يعرف باللاتجانس المجتمعي.

- التداول: إذ أن أحسن الأنظمة السياسية وأفضلها هي تلك التي تسمح بالتداول السلمي على السلطة لمن تتوفر فيهم شروط ومتطلبات الحكم الجيد، وأسوأها هي تلك الأنظمة الديكتاتورية التي تحتكر فيها السلطة وتحوّل فيها دولة الشعب إلى ملكية خاصة يسيروها الحكام بصورة فردية ووفق قواعد براغماتية، فيتصرفون فيها وفق أهوائهم الذاتية ومصالحهم الشخصية، ولا يمكن القضاء على هذه الديكتاتورية إلا من خلال العمل على تحديد فترة الحكم وعمر الحكومة، مع ضمان حسن الاختيار بتقريب أهل الصلاح وإبعاد أهل الفساد، إضافة إلى اعتماد أسس المتابعة والرقابة والمحاسبة والمساءلة أثناء وبعد انتهاء كل فترة رئاسية.

يقوم أساس بناء قيادة استراتيجية قوية على التعقيد المؤسسي والذي يعني ضرورة بناء هيكلية إدارية وبيروقراطية قوية وفعالة وشفافة وقريبة من المواطن ومتفاعلة مع همومه ومشاكله، وساعية لتحقيق مطالبه ورغباته، وكذلك بتطوير آليات التكامل بين مختلف

مكونات التنظيم، مع العمل على الاستفادة من الثورات المعلوماتية والتطورات التكنولوجية واستغلالها من أجل تحديث المؤسسات العمومية وبناء منطوق الدولة الذكية والقوية، وتطوير آليات الحكومة المحلية الإلكترونية، والتخلي عن الأساليب التقليدية في إدارة السياسات وتسيير مختلف الملفات ومعالجة الأزمات، وذلك يتطلب إشراك بعض الهيئات كمؤسسات المجتمع المدني والسلطة الإعلامية لما لهما من دور بالغ الأهمية في توفير المعلومات والمساهمة في صنع القرارات وكسب التأييد لبعض السياسات من خلال تعبئة مختلف الفئات الشعبية أو رفض وتعديل بعض الإجراءات التي تضر بالمصالح العمومية، مع ضرورة العمل على توفير بيئة قضائية عادلة في فرض وتطبيق العقوبات القانونية التي يجب أن تكون متكيفة ومتفاعلة مع عناصر ومقومات ومعطيات ومتغيرات البيئة الوطنية، آخذة في الحسبان خصوصياتها المجتمعية والتاريخية وقيمها ومعتقداتها الحضارية والدينية.

البعد الاقتصادي:

يكن البعد الاقتصادي للقيادة في مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية والقائمين على شؤونها والساهرين على تحقيق التنمية بشتى أنواعها على تحقيق مطلب الرشادة الاقتصادية، والتي تستوجب ضرورة العمل على استغلال الموارد الوطنية المتاحة بأفضل الطرق وأسرع السبل وأقل التكاليف والمصاريف وأكثر العوائد والفوائد، مع ضمان إتباع سياسات اقتصادية عادلة تمنح فيها الصفقات للأحسن كفاءة وقدرة، وتمنع فيها عمليات الاتجار بخيرات الدول والمجتمعات من أجل تحقيق مصالح الأقلية على حساب الأغلبية، لما في ذلك من تأثير على جودة المشروعات ونوعية النشاطات وفاعلية الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات، إضافة إلى تأثير العديد من القطاعات في مختلف المجالات من انعكاسات سلبية فرضتها غياب آلية الرشادة الاقتصادية، ذلك أن هناك علاقة قائمة بين القطاع الاقتصادي وغيره من القطاعات الأخرى سواء الربحية منها أو الخدماتية، إذ عليه تقع مسؤولية التمويل وتقديم الأجور وتوزيع الثروات ومنع الثورات وتحقيق الاستقرار وزيادة الاستثمار، وتحسين الدخل ومحاربة الفقر والجهل ورفع مستوى المعيشة وترقية نوعية الحياة وهذا من شأنه أن يساهم في حفظ الأمن واستقرار النظام.

ولا يتوقف تحقيق الرشادة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات على حسن تسيير النظام السياسي للشؤون الاقتصادية على المستويات الداخلية المحلية فقط بل تتجاوزها إلى قدرته على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة أكثر فاعلية من خلال امتلاكه للعديد من الاستراتيجيات والآليات واختياره للبدائل واتخاذ القرارات التي ترعى المصلحة الوطنية وتعود بالفائدة على الخزينة العمومية، وهذا ما ينعكس ايجابيا على تحسين القدرة الشرائية وتوفير السيولة المالية التي تعد أحد المقومات والضروريات الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات التنمية.

البعد التقني والإداري:

إن ترشيد الإدارة العامة وتحقيق كفاءتها وفعاليتها يتطلب العمل على تنميتها وتقديمها وتشجيع الإصلاحات في هيكلها وأبنيتها التنظيمية، وذلك لجعلها قادرة على أداء وظائفها وفقا للخطط المرسومة وتنفيذ السياسات المصنوعة بطريقة فعالة ومجدية، والقيام بعمليات الإصلاح الإداري الشامل الذي يتضمن إصلاح التنظيم والأساليب وطرق العمل والاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ذلك أن تحقيق الرشادة الإدارية يتوقف على ما يتوفر لديها من كفاءات بشرية، وما يحمله الأفراد من مؤهلات علمية ومهارات وقدرات عملية، وما تنتهجه الإدارة من سياسات تدريبية وما تقدمه من أنظمة تحفيزية، وما تحققه من نشر لقيم الولاء والانتماء وتحمل لروح المسؤولية، والقدرة على بناء الميزة التنافسية التي تعد أساس البقاء والارتقاء لكل منظمة إدارية.

البعد الإنساني:

إننا نتكلم هنا عن الإنسان النوعي أي الجودة في الإنسان، وهو ذلك الإنسان المتعلم والمعلم والواعي بأهمية استخدام العلم لتطوير وترقية مجتمعه، الإنسان الراقي، الإنسان الحضاري، الإنسان صاحب الأفكار البناءة الذي يقرر أن يهب علمه ووقته وجهده وعمره لبناء حضارته، وتحقيق وحدة أمته وتقديم الخدمة لأبناء وطنه.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أنه أصبح من الضروري على القيادة السعي لتحقيق أسس إدارة الجودة، وذلك بإدخال النظم الحديثة والمعايير النمطية في كل مستوى إداري في ضوء مبادئ إدارة الجودة الشاملة حتى تضمن البقاء والإستمرار، وتعتبر القيادة الاستراتيجية في عصرنا هذا من أهم أنماط القيادة شهرة في تحويل المنظمات، وهي النمط الذي يساعد منظمات اليوم لمواجهة التغيرات السريعة لبيئاتها المتغيرة، وتزداد أهميتها في الإدارة المقبلة على تبني نمط إدارة الجودة الشاملة والتي بدورها تحدث تغيرا جذريا في طرق التسيير وتقديم الخدمات، مما يتطلب من الإدارة تغيير ثقافتها بما يتماشى ويتلاءم مع البيئة الثقافية الجديدة التي تفرضها تطبيق هذه الاستراتيجية.

وأكدت الأبحاث أن القيادة الاستراتيجية هي النمط الأكثر أهمية للقيادة لأنه يستوعب مشاعر وقيم وإبداع أتباعه ويطور الابتكار، وتولد القيادة الاستراتيجية التزاما من المرؤوسين، ويساهم في زيادة ورفع الانتاجية، وتحقيق الابداع والتميز والكفاءة في الأداء الفردي، و هذا ما ينتج عنه جودة في الخدمات المقدمة.

يلاحظ الناظر في طبيعة الإستراتيجية، ودور القائد الإستراتيجي في أي منشأة، وما يتطلبه دوره من عناصر (مواهب مهارية) ومقومات (مهارات مكتسبة)، ثلاثة أمور:

الأول : إن القائد لا يحتاج إلى المهارات الفنية إلا بقدر محدود، وهذا أمر يلاحظ في القائد التقليدي، لأن مثل هذه المهارات ضرورية في بداية السلم الإداري، وتتناقص الحاجة إليها كلما ارتقى المرء في الهرم الإداري حتى لتضعف جدا في رأس الهرم.

الثاني : ستتعاظم الحاجة إلى القائد الإستراتيجي في المنشآت مع التوسع في الحكومة الإلكترونية، ومن ثم سينقلص ظل العمل الإداري التقليدي، وعلى هذا لا ينبغي أن يكون اختيار القادة الإداريين للمنشآت وفقا للمعايير التقليدية، وبخاصة مسألة الأقدمية والكفاءة الإدارية في النظم القديمة. وإنما يجب الاختيار بناء على أسس جديدة حديثة، أساسها ما يتطلبه دور القائد الإستراتيجي من عناصر ومقومات.

الثالث : إن هذا النوع المستهدف قليل، فهم نخب عزيزة، ويجب البحث عنها ورعايتها وصقلها من بدايات أمرها. وهذا مطلوب فيه محاذير، ويحتاج إلى زيادة مناقشة وفضل بيان حتى توضع له ضوابط دقيقة وقواعد محكمة.

وفي الأخير نخلص للقول على أهمية السلوك القيادي ذو النمط الاستراتيجي وتأثيره في العمل، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم المنظمات تسعى لتغيير أساليبها لتحسين جودة خدماتها المقدمة، فمن أبرز الأهداف التي يسعى لها القائد الاستراتيجي هو التميز والتغير نحو تقديم الأفضل، أي تحسين جودة الخدمات.